المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

(الهجرة غير الشرعية للأموال الليبية وتداعياتها على الامن القومي الليبي)

إعداد/ أ. عبدالباسط الدوكالي علي
عضو اللجنة العلمية بالمركز
القومي للبحوث والدراسات العلمية

3/12/2025

مقدمة:

تعد قضية هجرة المال قضية خطيرة ومتعددة الأبعاد، وتشكل واحدة من أكبر التحديات التي تواجه ليبيا واستقرارها الاقتصادي منذ سنوات.

فيقصد بهجرة الأموال غير الشرعية من ليبيا هي خروج رؤوس الأموال والثروات الوطنية من ليبيا إلى الخارج بطرق غير قانونية، بعيدًا عن سيطرة الدولة وأنظمتها المالية، مما يحرم الاقتصاد الوطني من هذه الموارد التي تشتد الحاجة إليها لإعادة الإعمار والتنمية واستقرار العرض والطلب في السيولة النقدية .

الأسباب الرئيسية لهجرة الأموال

- عدم الاستقرار السياسي والأمني حيث يؤدي انعدام الاستقرار والصراعات إلى خوف الأفراد والشركات من استثمار أموالهم داخل ليبيا، فيلجؤون إلى نقلها إلى دول أكثر استقرارًا.
- ضعف سيادة القانون مما يؤدي غياب المؤسسات القضائية والقانونية الفعالة إلى انتشار الفساد وعدم حماية الاستثمارات والممتلكات.
- الفساد المالي والإداري حينما يستغل بعض المسؤولين والفاسدون مناصبهم لتحويل الأموال العامة والرشاوى والعمولات إلى حسابات خارجية.
- ضعف النظام المصرفي والرقابي الذي يجعل تحويل مبالغ ضخمة بسهولة دون رقابة صارمة.
- انخفاض قيمة الدينار الليبي سبب في توجه الكثيرين إلى تحويل مدخراتهم إلى عملات أجنبية (كالدولار واليورو) لحفظ قيمتها، ويتم تخزين جزء كبير من هذه العملات خارج البلاد.
- الهروب من العقوبات الدولية التي قد تدفع العقوبات المفروضة على بعض الجهات إلى استخدام قنوات غير مشروعة لتحويل الأموال.

طرق هجرة الأموال

- التحويلات المصرفية الوهمية عبر فواتير مزورة لاستيراد سلع غير موجودة أو مبالغ فيها (التهريب التجاري).
- التهريب المادي للنقود عبر المطارات والمعابر البرية.
- غسيل الأموال من خلال استثمارات وهمية في الداخل والخارج.
- الاستفادة من شبكات غير رسمية مثل نظام الحوالات.

المصادرة والمساومات الدولية .

هذه نقطة بالغة الأهمية وتشكل تطورًا جديدًا في قضية هجرة الأموال الليبية لان مسألة مصادرة بعض الدول لهذه الأموال أو مساومة أصحابها تفتح بابًا معقدًا من القضايا الامنية والقانونية والسياسية والدولية التي لها عدة دوافع المعلنة منها والخفية ومها:

- الامتثال للقوانين الدولية ومكافحة غسيل الأموال حيث تلتزم العديد من الدول بمعايير دولية (مثل مجموعة العمل المالي - FATF) لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب إذا اكتشفت أن أموالاً ذات أصل غير مشروع موجودة داخل أنظمتها المالية فإنها ملزمة قانونًا بتجميدها أو مصادرتها.
- تنفيذ القرارات التي فرضتها الأمم المتحدة كعقوبات على أفراد وكيانات ليبية والزمة الدول الأعضاء بتجميد أصول هؤلاء الأشخاص ومنع التعامل معهم.
- الضغوط السياسية والدولية قد تفرضها دول للضغط من حكومات أو منظمات دولية للتحقيق في الأموال الليبية الموجودة على أراضيها، خاصة إذا كانت هذه الأموال مرتبطة بتمويل الصراع أو انتهاكات حقوق الإنسان.
- المصلحة الاقتصادية حيث قد ترى الدولة في بعض الحالات أن مصادرة هذه الأموال يمثل مكسبًا ماليًا سريعًا لخزينتها العامة.

أشكال المصادرة والمساومة

- التجميد وهو إجراء وقائي تحجز فيه الدولة الأموال وتمنع التصرف فيها ريثما يتم التحقيق في مصدرها وشرعيتها، وهذا ليس مصادرة دائمة، ولكنه خطوة أولى نحوها.
- المصادرة الكاملة بعد صدور حكم قضائي يثبت أن الأموال مهربة أو ذات مصدر غير مشروع، تقوم الدولة بمصادرتها بشكل نهائي وتحويلها إلى خزينتها العامة.
- المساومة أو "مقايضة المعلومات" قد تعرضها دولة ما على صاحب الأموال المهربة كصفقة
- قد يتنازل صاحب المال عن جزء كبير من الأموال مقابل الحصانة أو تخفيف العقوبة وعدم ملاحقته قضائيًا في تلك الدولة، أو مقابل الحصول على حصانة.

- قد تستخدم السلطات صاحب المال كمخبر مقابل المعلومات للحصول على معلومات عن شبكات فساد أو تستخدمه لتهريب أموال أخرى أكبر.
- قد تتفق الدولة المضيفة مع الحكومة الليبية عبر الاتفاقيات الثنائية لاسترداد الأموال (إذا كانت معترفًا بها ومستقرة) على إعادة الأموال المصادرة إلى ليبيا، غالبًا بشروط معينة لضمان استخدامها بشكل سليم.

الدول المتورطة

من الصعب تقديم قائمة محددة ونهائية بسبب طبيعة السرية التي تحيط بهذه العمليات، ولكن بناءً على تقارير دولية (مثل تقارير الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي) وتحقيقات إعلامية، يمكن تصنيف الدول المتورطة بالطرق التالية:

1. الدول الآمنة (ضريبية ومالية)

هذه الدول تجذب الأموال بفضل قوانين السرية المصرفية والضرائب المنخفضة أو المعدومة:

- سويسرا: تاريخيًا، كانت وجهة تقليدية للثروات حول العالم، بما في ذلك الأموال الليبية، ودفعتها الان الضغوط الدولية لتصبح أكثر شفافية، ولكنها لا تزال وجهة مهمة.
- الإمارات العربية المتحدة (خاصة دبي): أصبحت مركزًا مالياً واقتصادياً جاذبًا لرؤوس الأموال، ويشتبه في أن جزءاً كبيراً من الأموال الليبية المهربة استثمر في العقارات والشركات هناك.
- سنغافورة وهونغ كونغ: مراكز مالية آسيوية كبرى تشهد تدفق أموال من جميع أنحاء العالم، بما فيها المنطقة العربية.

2. الدول المجاورة أو ذات العلاقات الاقتصادية الوثيقة

هذه الدول تكون وجهة سهلة بسبب القرب الجغرافي والروابط التجارية والثقافية:

مصر ، الأردن ، تونس ، تركيا ، المغرب ، السودان ولبنان.

القائمة ليست حصرية، وآليات تهريب الأموال معقدة فالأموال الليبية لا تذهب إلى دولة واحدة، بل يتم "غسلها" وتوزيعها على عدة دول عبر شبكة معقدة من الشركات الوهمية والحسابات المصرفية لإخفاء أثرها.

المشكلة الحقيقية هي الطبيعة العالمية لشبكات الفساد وغسيل الأموال التي تستفيد من ثغرات في أنظمة دول عديدة، سواء كانت متقدمة أو نامية، لتستقبل هذه الأموال غير المشروعة ومحاربة هذه الظاهرة تتطلب تعاونًا قضائيًا وماليًا دوليًا حقيقيًا وليس اتهامات ثنائية.

في هذه الدول يتم استثمار الأموال في العقارات والمشاريع التجارية والقطاع المصرفي وغالبًا ما يتم تحويل الأموال عبر قنوات غير رسمية أو من خلال فواتير تجارية مزورة.

3. الدول الأوروبية ذات الأنظمة المالية المتطورة مع وجود ثغرات.

- بريطانيا (خاصة لندن): اشتهرت بـ "لندنغراد" لملكية العقارات الفاخرة من قبل شخصيات سياسية وأثرياء من دول تعاني من الفساد، بما في ذلك ليبيا.
- إيطاليا: بسبب العلاقات التاريخية والاقتصادية الوثيقة مع ليبيا، كانت وجهة للعديد من الاستثمارات والأموال.

4. طبيعة تورط الدول

- تورط سلبي (غير مقصود): بعض هذه الدول لديها أنظمة مالية متطورة ولكن يتم استغلال ثغراتها من قبل وسطاء ماليين ومحامين مبدعين يساعدون في إخفاء الأموال فقد لا تكون الحكومة المركزية على علم مباشر بكل عملية.
- تورط إيجابي (مقصود): في بعض الحالات، قد يكون هناك تواطؤ من جهات رسمية أو مسؤولين فاسدين في تلك الدول لتسهيل استقبال الأموال مقابل عمولات.
- فشل في الرقابة: الفشل في تطبيق قوانين مكافحة غسيل الأموال بشكل صارم يعتبر شكلاً من أشكال التورط.

التحديات والمخاطر

- شرعنة الأموال غير المشروعة ، فقد تؤدي المساومات إلى منح شرعية غير مستحقة لأموال مسروقة من الشعب الليبي، حيث يحتفظ صاحبها بجزء منها دون عقاب حقيقي مع ضياع الجزء الاخر.
- قد تذهب الأموال إلى خزينة الدولة المصادرة وعدم عودتها إلى ليبيا ، فلا يوجد ضمان بأن تعود هذه الأموال إلى خزانة الدولة الليبية ، وهو ما يخلق إشكالية أخلاقية وقانونية كبيرة.

- إثبات أن الأموال ذات مصدر غير مشروع يتطلب تحقيقًا قضائيًا معقدًا عبر الحدود، وغالبًا ما يواجه صعوبات في جمع الأدلة داخل ليبيا بسبب عدم الاستقرار مما يخلق تعقيدات قانونية .
- المصادرة كورقة ضغط سياسية قد تستخدمها بعض الدول للاستغلال السياسي وتهديد جهات او شخصيات ليبية معينة.
- قد تشجع المساومات الفردية أصحاب الأموال على التعامل بشكل منفرد مع دول أجنبية بدلاً من الخضوع للقانون الليبي، مما يضعف جهود الدولة الليبية في استرداد أموالها بالطرق القانونية الرسمية.

الخاتمة والتوصيات

مسألة مصادرة الأموال أو المساومة مع أصحابها هي سيف ذو حدين:

من ناحية تمثل ضغطاً على الفاسدين ووسيلة لاستعادة جزء من الثروة المنهوبة.

من ناحية أخرى قد تؤدي إلى حرمان ليبيا من أموالها بشكل دائم إذا لم تكن هناك آليات دولية عادلة تضمن عودة هذه الأموال إلى الداخل والحل الأمثل يكمن في:

- وجود حكومة ليبية موحدة مستقرة ومعترف بها دوليًا تتمتع بالمصداقية الكافية لمطالبة المجتمع الدولي بإعادة الأموال المصادرة.
- تعزيز التعاون القضائي الدولي لمتابعة قضايا الفساد واسترداد الأموال عبر القنوات الرسمية.
- تطبيق مبدأ العيش الكريم للشعب الليبي أولاً، وليس إثراء خزائن الدول الأخرى على حساب شعب منهك بإطلاق العنان للقطاع الخاص بالسيطرة على عملية التحويلات المالية التي لا تخلوا من التورط مع المافيا العالمية .
- خلق الية رسمية تحت مضلة القطاع المصرفي الحكومي لعملية التحويلات المالية وتشديد الخناق على شركات الصرافة ومن ورائها المتورطة رسمياً في تحويل وتهريب الاموال .

ان هجرة الأموال غير الشرعية من ليبيا تعد نزيف للاقتصاد الليبي وسبب رئيسي لمعاناة الشعب الليبي، ومعالجة هذه الظاهرة تتطلب أولاً وقبل كل شيء إعادة الاستقرار السياسي والأمني، وبناء مؤسسات قوية قادرة على فرض سيادة القانون ومكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية في إدارة المال العام، بدون ذلك سيستمر استنزاف ثروات البلاد.